دروس من الفلوجة .. بين الماضي والحاضر

دانيال غرين

في الثامن والعشرين من آذار / مارس 2007، شنّ تنظيم «القاعدة في العراق» سلسلة اعتداءات على مقر الحكومة في قلب مدينة الفلوجة الغربية، بدأت بضربات من مدافع الهاون وثيران الرشاشات بهدف شل حركة المدافعين، وتلاها انفجاران ضخمان بشاحنتين مفخختين كانت إحداهما محملة بغاز الكلور. وفيما كانت هذه المادة الكيميائية تتغلغل في رئات الناس وتحرقها، هرع عدد من الرجال بأحزمتهم الناسفة إلى داخل المجمع، إلا أن جنود البحرية الأمريكية والشرطة العراقية كانوا لهم بالمرصاد وقطعوا عليهم الطريق بالأسلحة الخفيفة.

وفي الواقع أن ذلك الاعتداء الجريء نمّ عن مرونة التمرد الذي كان قد أضنى القادة العسكريين الأمريكيين وحلفاءهم العراقيين بعد فترة وجيزة من سقوط بغداد قبل أربع سنوات. إلا أن تنظيم «القاعدة في العراق» كان قد هُزم بالفعل في الفلوجة – لكنه بكل بساطة لم يكن يعي ذلك.

وبعد سبعة أشهر على حادثة الهجوم على مقر الحكومة، بدأ تمرد «القاعدة» يلفظ أنفاسه الأخيرة. إذ عجز أفراد التنظيم عن شن هجمات ضخمة، وواجهتهم قوات الشرطة والجيش العراقية بانتشار متنام وحدة أكبر، ناهيك عن نشوء حركة «صحوة العشائر»؛ فلاذوا بالفرار أو سعوا للانضمام إلى المجتمع العراقي من خلال الاندماج من جديد في الحكومة. وفي أواخر آذار/ مارس من ذلك العام، كانت الفلوجة والمناطق الريفية المحيطة بها قد شهدت نحو 750 حادثة أمنية. ولكن عددها انخفض بحلول تشرين الأول/أكتوبر إلى ما فوق الثمانين بقليل، وذلك بفضل حملة تهدئة واسعة نفذتها قوات البحرية الأمريكية والقوات العراقية في جميع أنحاء المدينة بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها عشائر المنطقة في هذا الإطار. وكان سيتبين لاحقا أن الاعتداء على مقر الحكومة شكل ذروة التمرد في الفلوجة عام 2007؛ إذ لم يشهد ذلك العام أي عملية أخرى مشابهة. فتنظيم «القاعدة» لم يتمكن بكل بساطة من القيام بذلك.

يصفقني من قدامى جنود البحرية الأمريكية الذين خدموا في الفلوجة حيث عملت كضابط ارتباط عشائري وسياسي لمدة ستة أشهر في عام 2007، غالبا ما أتساءل عن سبب تداعي الجهود العظيمة التي بذلتها الولايات المتحدة لإرساء الاستقرار في العراق إلى هذا الحد. وفي حين يعود تدهور العراق إلى عدة عوامل، ثمة دروس يمكن استقاؤها من نبذ الفلوجة لتنظيم «القاعدة» عام 2007 علها تعيد لهذه المهمة مجدها.

إن تمرد «القاعدة» في منطقة الفلوجة ومحافظة الأنبار على نطاق أوسع، استمد قوته لمدة طويلة من مشاعر الحنق والاستياء التي شعر بها السنة العرب بسبب إبعادهم عن قمة الهرم السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي في العراق. فقد أبطلت "سلطة الائتلاف المؤقتة" الجيش العراقي واجتثّت حزب البعث وأفراده من الحياة السياسية وخصخصت الصناعات المملوكة للدولة لتحدث بذلك موجة بطالة عارمة، كما فشلت أيضا في حماية العرب السنة من الميليشيات الشيعية. وقد دفعت جميع هذه الأسباب الكثير من العرب السنة إلى أحضان «القاعدة». لكن بينما استمرت الحرب في العراق وبدأت الولايات المتحدة تكتسب فهما أكبر للثقافة والسياسة والتمرد في العراق، تم اعتماد مقاربة جديدة من أجل إعادة السنة إلى الحياة الوطنية العراقية. فتم تغيير العديد من السياسات التي كانت تهمّش العرب السنة، وانتهجت الولايات المتحدة مقاربة لمكافحة التمرد من أجل القتال إلى جانب العراقيين كما بدأت بالدفاع عن مصالح السنة في بغداد.

وفي هذا السياق، استغلت قوات الطفرة الأمريكية الانقسام المتعمق بين التنظيمات الإسلامية – على غرار تنظيم «القاعدة» – والمتمردين القوميين الذين اعترضوا على إدخال المقاتلين الأجانب في المقاومة وعلى الإسلام المتشدد الذي تعتنقه «القاعدة». وفي النهاية برزت الجماعات القومية السنية كشريك محلي يمكن للولايات المتحدة أن تعمل معه مضطلعةً بدور المنسق والميسر بين هذه الجماعات والقوات المسلحة والشرطة والحكومة المركزية في العراق. كما استوعب القادة الأمريكيون بشكل أكبر أهمية العشائر العراقية في إرساء الاستقرار في محافظة الأنبار حيث انخرطت المجتمعات المحلية في الدفاع عن نفسها ضد المتمردين.

ولكن بعد جلاء آخر القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011، بدأت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي بتطبيق سياسة تهميش متعمدة ضد العرب السنة وإقصائهم عن الحياة السياسية. إذ قام رئيس الحكومة بتسريح قوات الحماية المحلية، واعتمد سياسات طائفية مفضوحة، وحاكم السياسيين العرب السنة تحت ذريعة التواطؤ مع القوى الإرهابية. وحالما أعاد تنظيم «القاعدة في العراق» لملمة شتاته في سوريا، بات انهيار الوسط العربي السني مسألة وقت فقط. واليوم، في الوقت الذي تعيد فيه الولايات المتحدة تكييف سياساتها تجاه العراق، يكمن التحدي في تحديد ما يمكن فعله لتأمين الاستقرار الدائم الذي يتوق إليه العراقيون مع الحرص في الوقت نفسه على ألا تكون تضحيات العسكريين والمدنيين الأمريكيين قد ذهبت سدىً.

وأحد الأسباب المحورية التي دفعت الفلوجة ومحافظة الأنبار إلى الانقلاب على تنظيم «القاعدة» هو أنه فُرضت على المجتمع الأكبر من العرب السنة مجموعة تنازلات وإصلاحات سياسية تضمن دورهم في الحكومة المركزية وقواتها الأمنية ككل في العراق. من هنا، ومن أجل استعادة المناطق الخاضعة لسيطرة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»)، سيحتاج العرب السنة إلى أسس منطقية سياسية تدفعهم إلى الانخراط في هذه الاستراتيجية الموسعة والخطرة والمكلفة التي هي محاربة الحركة الإسلامية. غير أن البيئة السياسية في بغداد سامّة إلى درجة أنه لن تكفي في هذه المرحلة لا الخطوات الاسترضائية من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي ولا إقالته من منصبه. فالثقة معدومة بتاتا وتتطلب إعادة بنائها من جديد. لذلك يجب السعي إلى إصلاح الحكومة العراقية من أجل حفظ مصالح العرب السنة في المؤسسات ضمن عراق متعدد الأعراق والأديان.

وإحدى المقاربات التي يمكن النظر فيها هي إقامة "مؤتمر للحوار الوطني" على غرار ذلك الذي أقامته الجمهورية اليمنية خلال "الربيع العربي" وأدّى إلى إعادة صياغة الدستور. فمثل هذه الخطوة السياسية الهامة، من ضمن عدة خطوات مشابهة، قد تسهم في إعطاء العرب السنة أساسا سياسيا للانقلاب على «داعش».

وفيما يتعلق بما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله للمساعدة، فقد لعبت القوات الأمريكية دورا مركزيا في التودد للقادة العراقيين والضغط عليهم عند الحاجة والعمل بشكل أحادي الجانب عند الضرورة، وذلك طيلة فترة الصحوة في الفلوجة وخلال الفترة الأوسع لطفرة القوات الأمريكية. وبينما يشكل قرار الرئيس أوباما بإرسال المستشارين إلى العراق خطوة أولى مفيدة لإعادة بسط النفوذ الأمريكي هناك، لا بد من بذل جهد أقوى وأشد لإصلاح قوات الأمن العراقية من جهة والتواصل مع العرب السنة المستائين الذين يتطلعون إلى الشراكة مع الحكومة المركزية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن إدارة أوباما قد فوضت أحد كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين بمساعدة العراق خلال حزيران/يونيو، لا بد من تزويده بالموارد الكافية ليمكن الولايات المتحدة من ممارسة السلطة الثابتة والفعالة التي يجب أن يمتلكها لتنسيق هجوم عسكري مطلع ضد «داعش». ولهذه الغاية، يتعين إرسال فرق كبيرة من "قوات العمليات الخاصة" إلى العراق بما يتعدى الجهود الاستشارية البسيطة.

وكما تعلمنا من تجربة الفلوجة، فإن القضاء على حركة متمردة على غرار «الدولة الإسلامية في العراق والشام» يستلزم تضافر جهود الجيش العراقي والشرطة العراقية والقوات العشائرية ككل. إذ لا يكفي عنصر واحد من هذه الأخيرة. وفي حين أن الجيش العراقي يملك قوة النار، إلا أنه يفتقر إلى الدراية المحلية والرغبة اللازمتين للقتال. وبينما تملك الشرطة الدراية المحلية، ينقصها عزم الجيش وقوته. أما العشائر التي تملك القوى البشرية والرغبة اللازمين للقتال، فتحتاج إلى الأسلحة الضرورية لمجابهة «داعش». لذلك من غير المرجح أن ينجح أي هجوم للجيش العراقي في المناطق العربية السنية بدون الشركاء المحليين.

وعلى النحو نفسه، يجب على الولايات المتحدة أن تمارس ضغطا سياسيا كبيرا على الحكومة العراقية من أجل إقالة المالكي من منصبه والمباشرة بعملية إصلاح جدية لهيكليات الحكم في العراق. وبغض النظر عن فعالية السفير الأمريكي الحالي في العراق، سيكون من المفيد إحضار قيادة جديدة إلى السفارة الأمريكية في بغداد، على غرار مبعوث يبحث عن الحلول الممكنة بما يتخطى العراق، فيطمئنّ العرب السنة بأن الولايات المتحدة جدية بسعيها إلى تحقيق الاستقرار في العراق، ويتم في الوقت نفسه صياغة مسار جديد للمساعي الأمريكية هناك.

وفيما ترفرف الأعلام السوداء للقوات الإسلامية فوق المناطق السنية في العراق، ينبغي على صانعي السياسات الأمريكيين أن يتفادوا الاسترسال في آمال خادعة بأن الحلول العسكرية قادرة وحدها على حل الأزمة العراقية. فكما تعلمنا من الفلوجة خلال حركة «صحوة الأنبار» في عام 2007، فإنّ أي مسعى لضمان ولاء العرب السنة للحكومة العراقية يستلزم أكثر من قوة السلاح، إذ يتطلب مجهودا منسقا يرمي إلى تطويع المجتمعات في الدفاع عن نفسها انطلاقا من روح الشراكة، وتمكينها وتقويتها من خلال الإصلاح السياسي، وتخطي مظالم الماضي لرسم مسار جديد نحو الأمام.

وفي نهاية المطاف، سيملّ العرب السنة في العراق من الأحكام القاسية التي تفرضها عليهم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ولكنهم سيحتاجون إلى ضمانات بأن بغداد لن تخونهم مرة أخرى إذا ما أملت الولايات المتحدة والحكومة العراقية بإعادة إرساء بلد موحّد.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

اهتراء النسيج الاجتماعي يهدد المستقبل العربي

غسان الإمام

راهن الخطاب السياسي والإعلامي العربي على انهيار المجتمع الإسرائيلي من الداخل، وكانت الذريعة التي اقنعنا بها أنفسنا، تستند إلى أن اليهود الذين تجمعوا في فلسطين، ثم أقاموا بالقوة دولتهم فيها، كانوا شراذم متباينة دينيًا، وثقافيًا، ولغويًا، قادمة من أنحاء عالمية مختلفة.

ثنائية الحرية السياسية والأمن الرادع ضمنت للديمقراطية الإسرائيلية أن تحمي إلى الآن «الدولة – القلعة»، من مرض الجبران العرب: تعب المادة الذي أصاب النسيج الاجتماعي. وهكذا، تماسك المجتمع الإسرائيلي، فيما وصل «تعب المادة» بالمجتمعات العربية إلى مستوى الاهتراء الاجتماعي، والاقتتال الدامي داخل البيت العربي!

أبدأ بالأسباب السياسية والأيديولوجية للمرض العربي، فأقول إن النضال العربي المسلح نجح في التخلص من الاستعمار التركي ثم الأوروبي. لكن دولة الاستقلال التي ولدت بعملية قيصرية عسيرة كانت عاجزة عن الوصول بالاستقلال، إلى مستوى الوحدة القومية الكفيلة بحمايتها من الاهتراء السريع.

كان الإيمان بالوحدة القومية مقتصرا على نخب عربية مثقفة رائدة (سنة، وشيعة، ومسيحية)، تمكنت فعلا من خلال أحزابها، وتنظيماتها، وثراء ثقافتها، من اجتذاب الرأي العام المشرقي، نحو الإيمان بالوحدة.

ثم أيقظت الناصرية العسكرية وعي مصر بعروبتها، وتبلور اللقاء المصري والمشرقي، في وحدة مصرية سورية قامت على العاطفة المشتركة المحبة والمعجبة بالشخص البطل، وليس أبدا على مؤسسات ديمقراطية تحفظ الكيان الوحدوي، إذا غاب هذا الشخص أو أخطأ.

في المجتمعات المغاربية، كان النضال من أجل الاستقلال عن أوروبا، يستند إلى العاطفة الدينية والوطنية، وليس إلى العاطفة الوحدوية العربية. وفي حوار طويل مع المثقف والمفكر المغربي عبد الله العروي (1982)، شعرت بالخيبة. فقد اعتقد قطاع عريض من المثقفين المغاربة بأن العروبة مجرد «اختراع» أقلوي مسيحي طائفي، للتخلص من «هيمنة» الإسلام السني على الحياة السياسية والاجتماعية، متناسين أن مادة «البعث» البشرية كانت غالبية سنية من الأجيال الثلاثية والشبابية.

عندما غدت الوحدة الناصرية والسورية حقيقة مهددة لدولة الاستقلال، نجح الغرب في ضرب دولة الوحدة من الداخل، بانقلاب عسكري سوري (1961). وارتكب عبد الناصر أخطاء مروعة في الستينات. فلم يكن مستعدا لاستعادة الوحدة، عندما ذهب الضباط السوريون الانفصاليون إليه باكين نادمين. ثم تورط في حرب في اليمن ضد النظام الخليجي. وفي الوقت ذاته، شارك في تحطيم «البعث» القومي، وتحالف مع «البعث» الطائفي العلوي الذي جره إلى حرب النكسة المرسومة سلفا مع إسرائيل.

على مفرق السبعينات، رتب الغرب تطورا ميلودراميا بديلا للناصرية، إمعانا في خداع وتضليل الشارع العربي. فقد برزت فجأة من المجهول شخصيات محلية مدنية وعسكرية، وأقامت أنظمة في العراق، سوريا، اليمن، مصر، ليبيا، السودان، رافعة شعارات الناصرية القومية، في حين بذلت جهدها للقضاء عليها بعد رحيل عبد الناصر.

بل وصل الخداع اللاديمقراطي، إلى درجة إقامة وحدات قومية شكلية، ساهمت هي أيضا، في ابتذال المشروع القومي وتغييبه، في حين انطلق المشروع «الإخواني» و«الجهادي» المبرمج، لتصفية الشارع الناصري واليساري.

في تقواه وتقيته، انطلق النظام العربي في لماذا لا يصلح الدين كأداة سياسية؟ لأن الدين مجموعة ثوابت أبدية مقدسة. لا تقبل جدلا، أو طعنا، أو نقدا لها، فيما لا قداسة للسياسة. فهي نهر التحولات المنسجمة مع الظروف المتقلبة. ولا قداسة لرجل دين يعمل في السياسة.

لا خوف على الإسلام من الحملات والهجمات الناقدة والمغرضة التي تشن عليه في الغرب. وراء هذه الحملات، تكمن دور نشر كبرى تملكها أسر ومؤسسات يهودية، وهدفها إثارة الشارع الإسلامي واستفزازه، للقيام باضطرابات وأعمال عنف ضد الأقليات، وضد الأمن العام، بحيث يجري تقديم الإسلام إلى الرأي العام العالمي كدين للعنف. ولكبت الحريات.

هذا عن دور السياسة، والطائفة، والأنظمة، والتنظيمات، والأحزاب في تهميش النسيج الاجتماعي. أيضا فمناهج التربية والتعليم العشوائية ساهمت أيضا في هذا التهميش.

فانتجت أجيالا عربية تجيد الحديث في كل شيء، ولا تستطيع إجادة الاختصاص التقني في أي شيء. دولة الاستقلال التي أخفقت في إنتاج دولة الوحدة السياسية، عاجزة أو غير راغبة في تنسيق وتوحيد مناهجها التربوية والتعليمية.

إذا انتشر كالقطر تأسيس الإمارات الدينية الداعشية، فستفاخر بإرسال المرأة من المدرسة إلى البيت. سوف تغلق مدارس الإناث، لتشل نصف المجتمع، وتعطل حقه في العمل والإنتاج. لست مع المحاصصة المهينة لكرامة المرأة التي يفرضها الاتجاه السائد اليوم لتخصيص نسبة محددة من المقاعد النيابية «للنسوان»!

على المرأة العربية أن تقنع الرجل بكفاءتها السياسية، ليصوّت لها. وأن تجعل النضال الاجتماعي خبزها اليومي، لإقناع بنات جنسها بالتصويت لها. المقعد النيابي ملك للمجتمع. وليس منة حكومية مجانية تمنح لمرشحة يجرح مَرّ النسيم خدها الناعم.

ضعفت مهمة الصحافة الوَرَقية في مساءلة الدولة، والنظام، والتنظيم، عن دورها في بعثرة الرأي، وتهميش النسيج السياسي والاجتماعي. مع ذلك، أعتذر بأدب عن عدم المشاركة في البرامج الحوارية التلفزيونية، يجمع مقدم البرنامج «الديكة» المختلفة آيديولوجيًا، لتتقاتل على الشاشة. عندما يعلو الصراخ، يدق مقدم البرنامج على صدره مفاخرا بنجاح البرنامج في مضاعفة الانقسام في المجتمع.

باتت مواقع الاتصال الاجتماعي في الإنترنت تمارس دورا أكبر من دور التلفزيون «الفالت» والصحف الورقية الخاضعة للرقابة، في بعثرة الرأي العام. غدا الإنترنت مسرحا لأشباه الأميين، وأشباه المتعلمين، لتقديم أفكار وآراء معظمها سقيم، وغير ناضج، ووليد اللحظة. وليس وليد الدراسة الواعية.

هؤلاء «المفكرون الجدد» هم كارثة حقيقية على شارع شعبي، لم يُتح له النظام الحرية لاستكمال وعيه، ونضجه، وموضوعيته.

لا أدعي أني أحطت تماما بموضوع انهيار النسيج الاجتماعي. فهو قضية واسعة، وإشكالية معقدة جدا. ويجب أن تتاح الحرية المسؤولة للباحثين، والمفكرين الاجتماعيين، ليقولوا فيها أكثر مما قلت، في كتب، ودراسات، وتقارير، من المفروض أن يقرأها المسؤول وصاحب القرار، على مختلف المستويات، كي لا يذهب الجهد سدى.

ليتعلم النظام العربي كيف يقيم علاقة تواصل وحوار مع الصحافة. ومع الباحث الاجتماعي، ليكون عارفا بحد أدنى من ملابسات القرار. ولكي يشكل السياسي موقفه ورأيه استنادا إلى تحليل علمي أعمق من رأيه الشخصي وغرائزه السياسية.

عن "الشرق الأوسط" اللندنية